



منظور سياسة الأمن القومي

# بوركينافاسو



مركز المراقبة الديمقراطية للقوات  
المسلحة في جنيف



## شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقيم هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.



## بوركينافاسو

### ملاحظ عن الدولة

نمط الحكم	جمهورية برلمانية
السكان:	١٤,٠١٧,٢٦٢ نسمة (وفقا لتقديرات يوليو ٢٠١٠)
إجمالي الناتج المحلي:	١,٢٠٠ دولار أمريكي (وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)
المساحة:	٢٧٠ ٧٦٤ كيلومتر مربع
الجماعات العرقية	المسي ٤٠٪، الجورونزي ٦٠٪ وأقليات أخرى (السنوفو، اللوبي، البوبو، المانديج، الفولاني)
الديانات	الإسلام ٣١٪، الروحانية ٤٧٪، المسيحية ٢١٪، وديانات أخرى ١٪ (وفقا للتعداد العام لسكان بوركينافاسو في عام ١٩٩٦)
مؤشر التنمية البشرية و المرتبة	٠,٣٨٩ و ترتيبها ١٧٧ من ١٨٢ دولة (٢٠٠٧)
مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	٠,١١- (٢٠٠٨) يظهر الرقم حالة الحكم على مقياس يتراوح ما بين ٢,٥- إلى ٢,٥، ويعد ٢,٥ هو الرقم القياسي..



(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي)

### مقدمة

٢٠٠٣-٢٠٠٣، المؤرخ ١٤ مايو ٢٠٠٣، المتعلق بالأمن الداخلي. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع سياسة الدفاع الخاصة ببوركينافاسو، المعتمدة في عام ٢٠٠٤، كما تتفق مع رؤية التنمية طويلة المدى في بوركينافاسو، مثلما تم تحديدها في إطار استراتيجية مكافحة الفقر المعتمد من قبل أهم الأطراف المؤثرة بالعمل القومي في عام ٢٠٠٠.

و قد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي وفقا لمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى هي التصديق الداخلي على الوثيقة. وتشمل هذه المرحلة جميع الأطراف المعنية بالأمن الداخلي وخاصة

في بيئة يسود فيها السلام والاستقرار وتثبيت لدعائم الديمقراطية التي لا تزال قائمة، وتميل بشكل كبير للتعبير عن رأي الجماعة ومراعاة الاحتياجات الأساسية لأفراد الشعب، حرصت بوركينافاسو خلال الأعوام الماضية على تحديد سياسات مرتبطة بالأمن القومي. ومن بين تلك السياسات، تعتبر الإستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي هي الوثيقة المرجعية الخاصة بالسياسات العامة للأمن.

وينبع مصدر هذه الاستراتيجية، التي تم اعتمادها في عام ٢٠١٠، لتغطي الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، من دستور بوركينافاسو، إذ تركز بشكل أساسي على القانون رقم

- تقوية أو اصر التعاون الإقليمي والعالمي؛
- حفظ وتنمية القيم الروحية والثقافية للجماعات العرقية؛
- تقوية أجهزة الأمن الوقائي والقمعي؛
- توفير الأمن التكنولوجي؛
- الأمن المتعلق بالسلطات والإدارات العامة.

## التحديات

### على الصعيد العالمي:

- الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية؛
- التغيرات المناخية المسببة للسيول، والجفاف، والحوادث التي تقع في الفصول شديدة الحرارة والتآكل، والتصحر، وإزالة الغابات، الخ.
- انتشار الأسلحة النارية؛
- انتشار الأوبئة والأمراض المستوطنة.

### على الصعيد دون الإقليمي:

- انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير (٦٠٠ مليون سلاح يتم تداولها في العالم يصل منها ١٠٠ مليون إلى أفريقيا)؛
- الصراعات المسلحة التي ترفع مستوى انعدام الأمن من خلال تكثيف تجارة المخدرات والأسلحة النارية؛
- الجرائم العابرة للحدود، التي نشأت نتيجة للعولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- كراهية الأجانب؛
- انعدام الأمن البحري؛

### على الصعيد الوطني:

- خروج معدلات النمو السكاني عن السيطرة؛
- تزايد نسبة النزوح إلى المدن؛
- ديناميات الاقتصاد
- التدخلات الأجنبية والمكائد التخريبية؛
- التهديدات الإرهابية: إذ يشكل الإرهاب أحد أخطر

الأطراف التابعة للوزارات المكلفة بالأمن، والدفاع، والبيئة، والاقتصاد، والمالية، وحماية حقوق الإنسان، والعدالة.

أما المرحلة الثانية فتمثل في التصديق الخارجي، والتي خضعت خلالها الوثيقة لبعض لتعديلات من قبل الأطراف الرئيسية الأخرى المشاركة في العمل القومي، وهم:

ممثلي الجمعية الوطنية، والباحثين وأساتذة الجامعات، وممثلي الإدارة العامة، وخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالإضافة إلى عدد كبير من ممثلي المجتمع المدني، ومن بينهم الشخصيات البارزة ورجال الدين، والجمعيات العمومية التي تعمل على تحسين الأمن في مجتمعاتهم.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي لبوركينا فاسو دراسة تفصيلية للأمن لداخلي للبلاد والتي تعد في واقع الأمر نهجا نظريا. ويستنتج من هذا النهج أن خيار الأمن الداخلي متاح أمام بوركينا فاسو يتوسط أمرين. فمن ناحية، هناك مفهوم الأمن الذي يرتكز على سيادة الدولة والذي يكلف الدولة بمهمة ضمان الأمن ومن ناحية أخرى، هناك مفهوم الأمن الإنساني الذي يشجع النهوض بالأفراد. وتراعي صياغة مفهوم الأمن الذي اعتمده بوركينا فاسو الثروة الثقافية الهائلة، التي شكلتها الجماعات العرقية الستون في البلاد، من أجل مشاركة جماعية كبيرة وحقيقية.

## المصالح

تتمثل المصالح الوطنية لبوركينا فاسو المتعلقة باستراتيجية الأمن القومي فيما يلي:

- تحقيق الأمن القومي من خلال حماية المواطنين والمواطنين داخل بوركينا فاسو وخارجها على حد سواء؛
- حماية الأشخاص والممتلكات؛
- تحقيق الأمن الاقتصادي؛
- الأمن الغذائي
- حماية البيئة؛
- تحقيق عملية الانفتاح؛
- تنمية المنظومة الصحية من خلال تقوية الهياكل الأساسية والوسائل اللوجستية وإعداد العاملين الأكفاء؛

التحديات التي تواجه السلام، والأمن، والتنمية. وقد يستفيد من العوامل المدرجة في النقاط الثلاثة التالية:

- مسامية الحدود البرية التي تتيح التسلل عبر الأراضي، إلى جانب تجارة الأسلحة التي تزايدت في المناطق دون الإقليمية مع ظهور أزمات في بعض الدول؛
- ازدياد اللصوصية بشكل كبير، متمثلاً في الهجمات المسلحة، التي من شأنها أن تهيئ الظروف لأنشطة الجماعات الإرهابية؛
- البطالة والفقر اللذان قد يدفعان الطبقات الأكثر ضعفاً إلى الاستجابة لأفكار وأيديولوجيات الجماعات الإرهابية، فضلاً عن الاتجار بالبشر؛
- غسيل الأموال
- التجارة غير المشروعة وتعاطي المخدرات؛
- انعدام الأمن في المدن؛
- انعدام الأمن على الطرق؛
- النزاعات داخل الجماعات وبينها البعض؛
- الفساد؛
- غياب الانتماء للوطن؛
- تدهور البيئة الناتج عن التدخل البشري؛
- الجرائم الالكترونية والتأثير السلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجتمع؛
- تداول المنتجات سيئة الجودة؛
- جرائم التحرش (الاغتصاب، العنف الجنسي، البغاء، سفاح المحارم، المواد الإباحية، الاعتداء الجنسي على الأطفال، المثلية الجنسية، نشر المواد والأغراض والصور المنافية للأداب، الخ)

## السياسات العامة

إذا صح القول بأن حكام بوركينافاسو، في جميع الأزمنة، قد أخذوا في اعتبارهم المشاغل المتعلقة بأمن الأفراد والممتلكات والمؤسسات، سيكون من الضروري الاعتراف بأن الأعوام الأخيرة قد شهدت إعداد ونشر النصوص التي تنظم الأمن القومي في بوركينافاسو والتي تشكلت منها السياسات العامة.

لذلك، ومن أجل إبراز التزام الدولة بتأمين الظروف الملائمة من أجل النهوض بالمواطنين، فقد تم اعتماد عدد من النصوص

التشريعية والوثائق المرجعية. ونذكر فيما يلي بعض من هذه الوثائق، تبعا لتاريخ اعتمادها، بالترتيب:

- الدستور الذي تم اعتماده وفقاً لاستفتاء ٢ يونيو ١٩٩١ والذي تمت مراجعته خلال الأعوام ٢٠٠٠، ١٩٩٧، ٢٠٠٩. وتوضح الديباجة الركائز الأساسية لسيادة القانون التي تضمن ممارسة الحقوق الجماعية و الفردية، والحريات، والكرامة، والأمن، والرخاء، والعدالة.
- الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٠. وقد تم إعداده عن طريق التشاور كما خضع لعدة قراءات؛
- القانون رقم ٣٢-٢٠٠٣ بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٣ حول الأمن الداخلي. ويحدد النص الرئيسي الخاص بالاستراتيجية الداخلية لبوركينافاسو المبادئ العامة إلى جانب مسألة الأمن الداخلي. ووفقاً للمادة ٢ من هذا القانون، فإن الأمن الداخلي، الذي يعد من اختصاص الدفاع المدني، يهدف إلى تأمين الحماية الدائمة للأشخاص والممتلكات في جميع أرجاء الأراضي الوطنية، والسهر على أمن المؤسسات والدولة، واحترام القانون، وحفظ السلام والنظام العام؛
- سياسة الدفاع الخاصة ببوركينافاسو المعتمدة وفقاً لمرسوم رقم 146-2004/PRES/PM/DEF بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٤. ومن خلال هذه السياسة الخاصة بالدفاع، يتم أيضاً تناول مسألة الأمن الداخلي، خاصة في الجانب الخاص بالدفاع المدني، إذ تهدف إلى تأمين الحماية للمواطنين والممتلكات، والحفاظ على النظام العام، وحماية استمرارية العمل الحكومي؛
- البرنامج الخمسي للحكومة (٢٠٠٦-٢٠١٠) لرئيس بوركينافاسو " التقدم المستمر من أجل مجتمع آمل " والذي يقوم بصياغة التوجهات الخاصة بأمن الممتلكات والأشخاص في بوركينافاسو خلال الفترة المرجعية. كما يدعو إلى دولة قوية من خلال قوانينها وجهاز الشرطة الخاص بها ونظام العدالة بها، من أجل الحفاظ على الأمن والسلام والرخاء في السياق العالمي. ومن هذا المنظور، وفيما يتعلق بالسياسة الأمنية، يشير هذا البرنامج إلى الخطوط العريضة الخاصة بتحسين الغطاء الأمني، وبناء القدرات التنفيذية الخاصة بالقوات المسلحة والدفاع وإشراك المواطنين في إدارة الأمن.

- خطة عمل تتعلق بأعمال الشرطة المحلية والتي سيكون هدفها الحث على المشاركة بشكل أفضل في إدارة المشاكل المتعلقة بالأمن، بعد إعادة تحديد مفهومها ومراجعة النهج الخاص بها؛
- خطة عمل لمكافحة المخدرات، والتي يتمثل هدفها في القضاء على انتشار تجارة المخدرات وتعاطيها؛
- قانون المالية، والذي يعد أداة أساسية في تخطيط الميزانية لمجمل النفقات المتعلقة بتنفيذ خطط العمل.

## ملحوظات إضافية

تمثل التحديات والتهديدات التي يواجهها العالم، الشاغل الأكبر لبوركينافاسو مثلما تشغل الدول الأخرى.

وباختيار المحاور الاستراتيجية التي يتعين اعتبارها من ركائز الاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي، سوف تلتزم بوركينافاسو بخلق بيئة آمنة وملائمة للتنمية. ومن المفترض أن تكون عملية تنفيذ هذه السياسة الجديدة للأمن الداخلي هي الضمان لنجاح الحل المطروحة لمشكلات الأمن العام. غير أن عملية النهوض بسكان بوركينافاسو تظل متأثرة بالنهوض بسكان دول الجوار والشعوب الأخرى. ومن هذا المنطلق، سيكون النهج الذي يتم تنفيذه على المستويين دون الإقليمي والعالمي، نهجا واعدا.

و يتعين مساندة هذا النهج، ليس على المستوى الميداني فحسب، من خلال التدابير المشتركة، خاصة على مستوى مناطق الحدود، بل وأيضا من خلال سياسات مشتركة وأفكار موجهة على ضوء الندوة الحالية.

## المصادر

- الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للأمن الداخلي ٢٠١٠-٢٠١١ ببوركينافاسو وفقا للمرسوم رقم PRES/PM/SECU/2010-335 بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٠.

• وثيقة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالنوع المعتمدة وفقا لمرسوم رقم PRES/PM//2009-672 MEF بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٩.

• وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ثقافة التسامح والسلام المعتمدة وفقا لمرسوم رقم PRES/PM/MPDH/2008-899 بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٨؛

كما تجدر الإشارة أيضا إلى وثيقة "التقارب من خلال المزاح" وهي عادة قديمة الأزل في المجتمعات المختلفة في بوركينافاسو، والتي تقضي ببناء علاقات التواصل القائمة على الدعابة، والغرض منها هو إيجاد التقارب والتسامح والوفاق بين المجتمعات. وقد وطدت هذه العادة العلاقات بين المجتمعات بشكل جيد، كما أتاحت الفرصة لإيجاد الحلول لبعض المنازعات بين الأفراد وإزالة الأحقاد والتهديدات.

## أدوات تنفيذ السياسات العامة

في سياق عالمي، ودون إقليمي و وطني، يتميز بوجود تهديدات متنوعة، تم تحديد المحاور التالية، من أجل تحقيق الأمن الداخلي في بوركينافاسو:

- بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية والتنفيذية لقوات الأمن الداخلي؛
- تعزيز دور الاستخبارات؛
- تعزيز الاتصالات التي من شأنها الوصول إلى أكبر مشاركة جماعية لإرساء مناخ أمني؛
- بناء الجهاز الوقائي والقمعي؛
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي؛
- حماية الهياكل الأساسية العامة؛
- التشغيل الجيد للمنظومة الحكومية.

وبعد تحديد المحاور الاستراتيجية سيتم ترجمتها عمليا من خلال إعداد خطط العمل كالتالي :

- خطة عمل لمكافحة اللصوصية والتي تهدف بوجه عام إلى محاربة هذا الوباء في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛
- خطة عمل لمكافحة انعدام الأمن المدني والتي تهدف إلى إرساء الشعور بالطمأنينة والأمن في جميع المدن الكبيرة؛









